الإتصال السياسي والنظام السياسي

ج . ماري كوتري
تعريب : الطاهر بن خرف الله
مكلف بالدروس بالمعهد

تبدو مكانة الاتصال في النظام السياسي مكانة بديهية ، مع أنه تبقى صعبة التحديد . وهناك الكثير من الكتاب الذين يستعملونه ، لكن دون أن يعطوه وظيفة محددة . وهو حال دافيد إسطون[1] (DAVID Easton) أو تالكوت بارسونز (TALCOTT Parsons) . وهذا الأخير وباستعماله لمفهوم(Notion) ، يرفض أن يجعل منه نظاماً مستقلاً[2] .

وبالمقابل فإن ألموند(ALMOND) وكوليمان(COLEMAN) وكذا ر – و دوتش(R.W. Deutseh) قد خصصوا مكانة أساسية للاتصال .

1 – أنساق[*] الاتصال(les systemes de communication) :

أ) وظيفة الاتصال وفقا لألموند وكوليمان .

يتكلم ألموند وكوليمان خاصة عن وظيفة الاتصال السياسي[3] ويؤكد هؤلاء المؤلفون بصفة دقيقة أن الاتصال ليس مظهرا من مظاهر الوظائف السياسية الأخرى . يجب أن يكون الاتصال منفصلاً عن وظائف فصل المصالح التجميع والحشد (التجنيد) . وظيفة الاتصال مستقلة وتسمح بتحديد طابع سير النسق السياسي : وهو (أي الاتصال) العنصر السياسي الذي يسمح للنسق السياسي بتحقيق وانجاز نفسه . وبدون الاتصال فعلاً ، فإن الوظائف الأخرى للنسق لا يمكن أن تكتمل . وهكذا وبتفضيل هؤلاء المؤلفين لوظيفة الاتصال ، لكي تكتمل بصفة موضوعية وحرية ، فانهم يجعلون منه ضمان للنظام الديمقراطي . وهو ما يسمح لهم بتبيان أن النظم الشمولية يمكن لها أن تتحدد أيضاً من وجهة النظر الوحيدة للاتصال .

باختصار ، فإن وظيفة الاتصال داخل الأنساق السياسية تتوقف عن هياكل (بنيات) الاتصال وأساليب استكمال وظيفة الاتصال .

تتطور هياكل (بنيات) الإتصال بصفة متوازية مع الانساق السياسية . إنها ظاهرة معروفة جدا حيث خصصنا لها سابقا تحليلات بشأنها . وأساليب الاتصال السياسي تستجيب للخصائص التالية : بارزة أو مخفية (ضمنية) ، نوعية أو مسهبة ، خصوصية أو عامة ، حيادية أو موجهة. أكيد ، أن لكل نسق سياسي أسلوب أو أساليب إتصالية . يمكن قبل كل شيء أن تكون الرسالة ضمنية أو بارزة : لقد خصصنا سابقا تحليلاً لهذا التمييز ، ثم ، أن الرسالة يمكن أن تكون نوعية ، بمعنى سياسية فقط أو غير محددة . توجه الرسالة الخصوصية الى جزء فقط من المستمعين (المتلقين) ، في حين أن الرسالة العامة توجه الى جميع المواطنين . وأخيراً ، فإن الرسالة يمكن أن تبحث أقل أو أكثر عن إعلام أو تغيير سلوك الفرد .

وأخيرا ، فإن المؤلفين يتصورون الاتصال تحت أربعة مظاهر مختلفة :

1 – تجانس الاعلام السياسي ؛

2 – تحرك الاعلام ؛

3 – حجم الاعلام ؛

4 – اتجاه تيار الاعلام ؛

هذه العناصر الأربعة متقابلة بالنسبة لدولتين : الولايات المتحدة والهند ، كعينتين ممثلتين للبلدان المصنعة والسائرة في طريق النمو على التوالي .

ففي الأنظمة السياسية المتطورة ، تفهم الرسائل السياسية عامة من قبل الجميع ، حتى ولو استعملت أحياناً لغة أولية(***) .

بالمقابل ، في الأنظمة المتخلفة ، فإن الاعلام يكون مختلفا ومتغايرا ، بمعنى أنه (أي الاعلام) لا يمكن أن يكون واحدا بالنسبة لسكان المدن وسكان الأرياف . والهوة كبيرة أو صغيرة إذاً وفقاً للتطور الثقافي والإجتماعي والسياسي للبلد .

ثم ، أن الاعلام ينتقل بدون عقيدة داخل أغلبية البلدان المتطورة . وفي البلدان المتخلفة تكون سيولة الاعلام أسهل في المناطق الحضرية ، بينما هي صعبة أو منعدمة في المناطق الريفية .

وفي المقام الثالث ، يكون حجم الأخبار (المعلومات) السياسية معتبرا في البلدان

المتطورة . مثل هذا الحجم يكون عديم الجدوى ، أو حتى خطيرا في البلدان المتخلفة .

وأخيراً ، فان التبادل بين الحكام والمحكومين يجري أساسا في اتجاه واحد من السلطات الى المواطنين في البلدان السائرة في طريق النمو ، بينما غالبًا ، ما يكون التبادل مشتركا في الدول الأخرى .

ب) الاتصال وفقا لـ : كـ و - دوتش :

بالنسبة لـ : ك - و - دوتش ، فإن الاتصال هو أساس كل نسق ، إنه من الخطورة دوما أن نلخص أفكار دقيقة (فذة) مثل أفكار هذا المؤلف ، لكننا سنتمسك بالرسوم البيانية التي تلخص مخطط الاعلام في عملية اتخاذ القرار .

بإمكاننا تسمية «التدخل الارادي» أو الارادة السياسية ، سلسلة القرارات المطبقة (والمتخذة) داخل (نظام) وسلسة النتائج المنتظرة ، المقترحة من قبل إستعمال المعطيات المستخلصة من ماضي النظام ومن قبل رفض المعطيات غير المساغة المستخلصة من ماضي أو مستقبل النظام .

و «الوعي» يمكن أن يعرف كمجموعة أفعال راجعة (Feed backs) داخليا للرسائل الثانوية ، والرسائل الثانونية هي رسائل تتعلق بتغيرات حالة أجزاء النظام ، بمعنى تخص الرسائل الأولية (الإبتدائية) والرسائل الأولية هي تلك التي تتحرك من مكان الى آخر في النظام نتيجة تفاعلها مع العالم الخارجي .

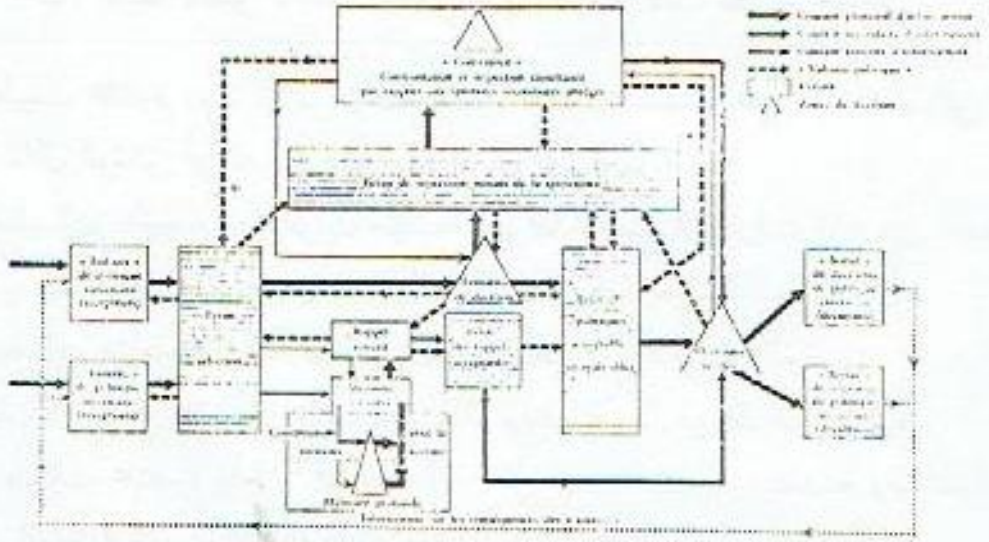

FIG. 16. — Modèle de K. W. Deutsch

السير الأساسي للاعلام (الأسهم المعبأة) :

I – الأخبار الآنية المتأتية من خارج نسق القرار .

$ك_1$ أخبار عامة آنية متعلقة بالبلدان الأجنبية (تكوّن جزءا من المعلومات ذات المصدر الخارجي) .

$ك_2$ أخبار عامة آنية لها علاقة بسياسة البلد (تكوّن جزءاً من المعلومات ذات المصدر الداخلي) .

$ك_3$ أخبار آنية تتعلق بالخارج كما هي ملتقطة ومختارة من طرف المستقبلين .

$ك_4$ أخبار آنية تتعلق بالبلد كما هي ملتقطة ومختارة من طرف المستقبلين .

$ك_5$ أخبار آنية تتعلق بالخارج بعد أن «تصفى وترتب» .

II – أخبار مرت مستخلصة من الذاكرة داخل النسق .

$م_1$ أخبار مستخلصة من الذاكرة العميقة ومرتبة من جديد .

$م_2$ أخبار مستخلصة من الذاكرة الحديثة بتسجيل الأحداث الآنية وترتيبها من جديد .

$م_3$ أخبار مرتبة حسب الذاكرة .

$م_4$ أخبار مرتبة حسب الذاكرة ، مثلما أعيد ذكرها بعد الحل .

$م_5$ أخبار مستخلصة من الذاكرة ، وتمت تصفيتها بهدف جعلها مقبولة بعبارات الثقافة ، القيم ، الشخصية ، محولة الى منطقة القرار النهائي .

III – أخبار مؤلفة تتعلق بأحداث محفوظة ومعطيات ذات مصدر خارجي .

$هـ_1$ معطيات مختارة ومذكرات مؤلفة مقبولة سائرة قدما نحو القرار النهائي (على سبيل المثال الوثائق أو العروض الموجهة للدفع الى العمل) .

$هـ_2$ معطيات منقحة ومذكرات مؤلفة مقبولة ، بعد أن عرفت نوع من «تصفية» بعدية بهدف تحويلها الى معطيات قابلة للانجاز وممكنة بصفتها سياسية .

$هـ_3$ معطيات مؤلفة مختصرة محولة الى منطقة الصراع والاختبار المستمر .

$هـ_4$ معطيات مؤلفة في شكل مختصر «مصفاة» بهدف قبولها من طرف الذاكرة .

$هـ_5$ معطيات مختصرة وأحداث محفوظة ، في شكل مختصر ، منقحة ومؤلفة على مستوى المواجهة الواعية ومحولة الى منطقة القرار الأخير .

هم سياسات مضبوطة في آخر التحليل ، منقحة ومحولة الى المنفذين في منطقة السياسة الخارجية .

هم سياسات مضبوطة في آخر التحليل ، منقحة ومحولة الى المنفذين في منطقة السياسة الداخلية .

ملاحظة : ليس من الضروري أن تكون السياسات دائما مترابطة مابين هم و هم ولا أن تكون داخل هم و هم بالتوالي ؟ هكذا فإن الكونغرس الأمريكي بإمكانه الانتخاب على لائحة للسياسة الخارجية تفرض اتخاذ تدابير مضادة للشيوعية سريعة في الكتلة الغربية في نفس الوقت الذي تتخذ فيه اجراءات الحد من المساعدة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية . أو أن النظام الألماني الغربي بامكانه استدعاء بريطانيا العظمى لمساعدته في الدفاع عن برلين مع التهديد بترك التجارة البريطانية خارج السوق الأوربية المشتركة .

وبامكاننا ابراز مثل هذا التقاطع أولاً في التوليفات المعادة والبث الرمزي للأخبار على مستوى الاختبار المتزامن والمختصر أو على مستوى «الضمير» ؛ أو يمكن أن تؤجل فيما بعد فقط في الاستغلال عند عودة الأخبار التي تمس نتائج الاجراءات الأولية المتقاطعة والتي اتخذت في اطار هذه السياسات في العالم الخارجي ، لكن سابق لأوانه كي نسمح بتصحيح هذه السياسات في مرحلة مقبلة .

IV – أخبار ، مستغلة بالتردد(Retroaction) بالنسبة لنتائج تأثيرات النظام في علاقاته مع العالم الخارج عن نطاقه .

ف$_1$ أخبار زودت بالتردد حسب نتائج اجراءات اتخذت في السياسة الخارجية .

ف$_2$ أخبار زودت بالتردد حسب نتائج اجراءات اتخذت في السياسة الداخلية .

ف$_3$ أخبار زودت بالتردد وجمّعت بواسطة مستقبلي المنطقة الخارجية .

ف$_4$ أخبار زودت بالتردد وجمعت بواسطة مستقبلي المنطقة الداخلية .

V – نسق(système) الارادة السياسية (أو التدخل الارادي)

الشاشات(ecran) الأساسية .

س$_1$ شاشة انتباه انتقائي للأخبار الآتية .

$س_2$ شاشة الاستذكارات المقبولة والمستخصلة من الذاكرة .
$س_3$ شاشة الأخبار الملخصة المقبولة ، بهدف المواجهة والاختبار المتزامن «الضمير» .
$س_4$ شاشة السياسات المقبولة والقابلة للتنفيذ .
أهم اتجاهات الأخبار ، تنظيم الشاشات .

يي الأخبار التي تحدد تقارب الانتباه أو نموذج «التتبع»(Depistage) بالنسبة لمستقبلي المنطقة الأجنبية .
يي الأخبار التي تحدد تقارب الانتباه أو نموذج «التتبع» بالنسبة لمستقبلي المنطقة الداخلية .
يي أخبار ذات مصدر خارجي والتي تغير شاشة القبول لتمر الى الضمير .
يي أخبار مستدعاة(Rappelées) تغير شاشة الانتباه .
$س_5$ أخبار مستدعاة بطريقة انتقائية ، تغير شاشة الاستذكارات المقبولة بعديا .
$س_6$ أخبار حول قرارات متخذة بصفة تجريبية ، تغير شاشة الانتباه (مثال : سياسات تتشابه فيما بينها) .
$س_7$ أخبار حول قرارات متخذة بطريقة تجريبية ، تغير نموذج البحث لانتقاء الاستذكارات المهمة المستخلصة من الذاكرة (مثال : البحث عن سابقة) .
$س_8$ أخبار حول قرارات إتخذت بشكل تجريبي ، تغير شاشة التقبل للمرور الى الوعي .
$س_9$ أخبار حول قرارات اتخذت بشكل تجريبي ، تغير شاشة الاستذكارات المقبولة .
$س_{10}$ أخبار حول قرارات اتخذت بشكل تجريبي ، تغير شاشة السياسات المقبولة والقابلة للانجاز .
$س_{11}$ أخبار حول نتائج المواجهة (الصدام) وامتحان متزامن («الوعي») ، تغير شاشة الانتباه للمرور الى أخبار من مصدر خارجي .
$س_{12}$ أخبار حول نتائج المواجهة وامتحان متزامن («الوعي») ، تغير شاشة التقبل للمرور الى الوعي .
$س_{13}$ أخبار حول نتائج المواجهة وامتحان متزامن («الوعي») ، تغير شاشة السياسات المقبولة والقابلة للانجاز .

س 14 أخبار حول نتائج المواجهة وامتحان متزامن («الوعي») عن طريق وسيلة الابعاد خارج الضمير (الوعي) ، للمرور الى شاشة السياسات المقبولة والقابلة للانجاز («لا يفكر فيها») .

س 15 أخبار حول الصبغة المقبولة والمحققة للسياسات ، تغير شاشة القبول للمرور الى الضمير .

س 16 أخبار مستدعاة مقبولة ، تغير شاشة السياسات المقبولة والقابلة للإنجاز .

س 17 أخبار حول القرار النهائي . تغير شاشة الطرد أثناء الوعي .

VI – تدفق الأخبار الثانوية :

ر 1 أخبار ذات مصدر خارجي منقولة الى الذاكرة لكي تحفظ احتياطيا ومستدعاة في الحالة الآنية .

وهناك توقف اضافي فقط ، في حالة اتخاذ القرار الفوري . وحجمه الحقيقي من الأخبار يمكن أن يكون معتبراً .

ر 2 أخبار مختارة ذات مصدر خارجي ، تغير احتالات الإستدعاءات . «هذا يذكرني» .

ر 3 أوامر تتعلق بالاستذكار (أعطيت للذاكرة) .

ر 4 أوامر أو تيارات جمعوية أو ردود أفعال متسلسلة بداخل الذاكرة .

ر 5 أخبار حول نتائج المواجهة والإمتحان المتزامن («الضمير») لتمريرها الى منطقة القرار بشكل تجريبي .

ر 6 أخبار مختصرة تمس القرار النهائي والتي أعيد إدخالها في منطقة المواجهة والامتحان المتزامن .

VII – الضمير (الوعي) :

دائرة ح 5 ر 6 لمسارات مكررة لأفعال راجعة تجعل القرار نهائي «واعي» .

VIII – مناطق القرار :

ط 1 منطقة ذاكرة التفريق والتوليف هي منطقة متضمنة للقرارات ، لأن تكوين بعض التوليفات وتعريف بعضها الآخر ، تعمل بطريقة غير مباشرة كسلسلة من

القرارات الجزئية . مثل هذه التوليفات تحتوي ليس فقط معطيات ولكن كذلك شكل مضمونها وتتضمن كذلك صور وقيم .

$ط_2$ منطقة قرار تمهيدي . حيث تعمل توليفات ما بين معطيات الذاكرة والتمويل بأخبار الأحداث كقرارات تمهيدية واضحة .

$ط_3$ منطقة المواجهة والامتحان المتزامن التي تعمل بطريقة غير مباشرة كمنطقة للقرار لأن بعض التوليفات من المعطيات المقدمة تزامنيا مكونة بينما تأليفات أخرى ليس كذلك . والتوليفات الناجحة لها تأثير القرارات الجزئية .

$ط_4$ منطقة القرار النهائي الواضحة - حيث يمكن أن تكون النتائج قد أولت حين تعرضنا للاحداث المسجلة في مناطق القرارات الداخلية $ط_1 - ط_3$.

هناك ثلاثة عناصر يجب ضبطها في هذه العملية المعقدة :

تدفقات الأخبار ، الشاشات أو المصفاة . ومجالات القرار .

فيما يتعلق بالتدفق فان ك . و. دوتش Deutsh يتكلم أولا عن الأخبار الآنية التي تتأتى من خارج نظام القرار . كالأخبار العامة أو أخبار الخارج . وتضاف أخبار الذاكرة (أي الأخبار المخزنة) وبالأخص الأخبار التي يجب أن تحول الى أخبار مقبولة من حيث الثقافة والقيم .وبعد ذلك نجد «الأخبار المؤلفة» ناتجة عن أحداث محفوظة ومعطيات ذات مصدر خارجي .

وفي الأخير يتطور تدفق أخير للأخبار الثانوية (أخبار آتية من التردد أو ذات مصدر خارجي وممررة الى الذاكرة) . وهذه الأخبار تخضع الى نظام «الارادة السياسية» ، أي تمر بمجموعة شاشات . تختلف الشاشات هذه تسمح بمواجهة هذه الأخبار المتلقاة مع الذاكرة (شاشة الاستذكارات المقبولة المستخلصة من الذاكرة) . ومع الضمير (الوعي) واهذه الشاشة يمكن أن تكون هي الأهم لأنه مع تبادل الرسائل الثانوية توضح التطابق وعدمه لأخبار النظام مع معطيات الأنظمة التحتية) وفي الأخير ، فان الشاشات الأخيرة تصفي ما هو محقق أو لم يتحقق . وبالتالي فان الخبر يخلص الى مجال القرار ، والخبر البدائي يتحول الى اجراءات لسياسة خارجية أو داخلية .

ومجموع هذه العملية تبين لنا بأن النظام ليس في «توازن» حسب النظرية الميكانيكية الكلاسيكية . وهو بالتالي في بحث دائم عن هدف يتوقف تحقيقه على أربعة عناصر :

1 – **الوزن (في مجال الأخبار)** : في مجال السيميوطيقا ، هي الأداء السريع لتغيير وضعية الهدف بالنسبة للنظام الباحث وفي السياسة ، هي تردد وتوسع التغيرات التي يجب أن يواجهها كل نظام .

2 – **التأخر** : استجابة النظام للانتقال الى الخبر الجديد – «هي المدة الزمنية التي تمر بين تلقي الخبر المتعلق بـ وضعية الطائرة الأجنبية والوقت الملائم الذي يستوجب تسديد المدفعية المضادة للطيران حول النقطة المختارة» . وفي السياسة ، يجب البحث عن أي وقت سير للتصدى لأي تحدي جديد للخصم : «كم من الوقت يلزم المسؤولين السياسيين لكي يتعرفوا على وضعية جديدة . وكم من الوقت يلزمهم بعد ذلك لكي يتوصلوا الي قرار» ؟

3 – **الربح** : وهو محسوب لكل عملية يقوم بها النظام أي «كمية التغيرات في السلوكات الحقيقية المنتجة» وفي السياسة تعني : ما هي سرعة وأهمية رد فعل نظام سياسي في مواجهة بخصوص وقائع جديدة تعترضه ؟

4 – **التدرج** : le decalage «أي المسافة بين الوضعية التي يتخذها الهدف المتحرك حسب الحسابات المفترضة والدقيقة والوضعية الحقيقية التي يتخذها في وقت استقبال الاشارات الأخيرة المرسلة منه» في السياسة على كل حاكم أن يتخذ سلوكات لكي يتأقلم مع الوضعيات الجديدة .

وهكذا فانه حسب دوتش . يصبح ممكنا تقديم مختلف أشكال المؤسسات السياسية حسب موقفها لتعمل كـ «نظام قيادة نوع ما فعال» .

من هذين التحليلين نأخذ خاصة المكانة الأساسية التي أسندت من قبل ألموند وكولمان Almond et Coleman للاتصال .

وفي الواقع فإن كل نظرية دوتش ترتكز أكثر على الاعلام – شكل علامة بين حدثين – والتماثل المدفوع مع السبرنيطيقا فإن النظام ليس إلا إعلاما . بعض النقاط المشارة من طرف دوتش يجب إعتمادها ولكن بالاعتراف بالدور الأساسي للاعلام من الصعب الإعتراف أن الكل ليس إلا إعلاماً .

ومن هنا ليس لنا الى تعميق وظيفة الاتصال داخل النظام السياسي .

2 – الوظيفة المنسجمة (adeqation) للإتصال السياسي[5] :

يتبع النظام السياسي في المجتمع أهدافاً محددة : الحفاظ على النظام الاجتماعي أو تغييره[6] .

متابعة هذه الأهداف يسبب للنظام السياسي البحث على نوع من التوازن . وهذا المفهوم ، قد حددناه من قبل ، ويجب ألا يؤخذ في اتجاه محافظ أو ترجمة لأيديولوجيا معادية للتغيير . انها تعني فقط بأن النظام السياسي يمر حتميا بالنقطة الاضطرارية للتوازن . وفي الحقيقة لما نتكلم عن توازن النظام السياسي من الأحسن أن نتكلم عن توازنات للنظام : التوازن بين المتطلبات الخارجية والداخلية ، التوازن بين الأنظمة الفرعية ،إلخ .

وفي الواقع ، يوجد هناك توازن مركزي مهم : الاتفاق بين الحكام والمحكومين .

ويجب على النظام السياسي ، بالفعل - من بين الأهداف الأخرى - ضمان نوع من النظام الاجتماعي الذي يؤدي انهياره الى انهيار المجتمع نفسه . فالنظام السياسي هو الضامن للنظام الإجتماعي .

بينما هذا النظام السياسي يمتلك في نفس الوقت تقبل المحكومين للنظام وما يجسده ، وامكانية الحكام في فرض قراراتهم التي اتخذوها وهذا هما جانبا الاتصال السياسي .

إن الاتصال يبرر شرعية النظام السياسي بالسماح للمحكومين بالانضمام وبطريقة واضحة للقيم المشتركة أو بطريقة ضمنية للنظام الرمزي «الذي هو نوعا ما ترجمة حية للقيم المشتركة»[7] .

إن الاتفاق بين الحكام والمحكومين يشرح لماذا الإجراءات المتبعة من طرف النظام السياسي هي ممثلة ومقبولة من طرف المجتمع ؛ والنظام السياسي يلعب دور المنظم لهذا النظام الاجتماعي : تعايشه وكذا فشله(dislocation) هو ثمرة النظام السياسي الذي يقف بدوره وفي جانب كبير على الإتصال .

وبالفعل فان كل مواطن غير راض عن التنظيم الاجتماعي يثور على النظام السياسي لكي يحقق تعديلا لهذا النظام . هذا البحث عن تعريف جديد لنظام جماعي جديد يجلب عدم توازن أو خلل في المجتمع ، ومرحلة انتقالية حيث القيم القديمة لم تكن قد محيت ، وحيث أن القيم الجديدة مازالت غامضة . والإتصال يسمح في إطار النظام السياسي بضمان شرعية القيم الجديدة ، سواء بتبني هذه القيم بطريقة مباشرة أو بوضع رموز جديدة التي بفضل التأثير الذي تحدثه تأتي لتدعيم التبني المباشر .

وبطريقة أخرى ، أنه في وقت معين ، فإن القيم المعبر عنها من طرف النظام

السياسي يجب أن تكون تلك المطلوبة ، المقبولة والمعترف بها من طرف المجتمع . وهذا الاتفاق ينتج أساسا عن تبادل بين الحكام والمحكومين . في حالة العكس فان المحكومين يستطيعون رفض النظام السياسي : وفي هذه الفرضية ، فان وظيفة الاتصال قد فشلت لأنها لم تسمح للنظام السياسي بالتأقلم مع متطلبات المحكومين .

وبإمكان الحكام أيضاً فرض قراراتهم بالقوة ، وهنا كذلك فإن الاتصال لا يعمل جيدا ، لأنه لم يسمح بتقبل القرارات . ويبقى التبرير عن طريق الدعاية : وفي هذه الفرضية فانه ينقلب وجه الاتصال واذا قبلت القرارات ، فلأنه يوجد اتفاق ضمني (أو على الأقل تقبل ضمني) حول قيم مشتركة . وهذه الوضعية منطقياً مؤقتة ، لأنه اما أن يقبل المحكومون هذه القيم المفروضة والنظام يشتغل ، أو يرفضونها . وتسقط في الفرضية السابقة : وهي البحث عن قيم جديدة .

على كل فان وجود قانون(Code) مشترك هو الذي يسمح بالاتصال بين الحكام والمحكومين . وبدون قانون فانه لن يكون هناك تبادل . بينما هذا القانون يخضع لقوانين كثيرة مدونة وغير مدونة ، ولقوانين ظاهرة أكثر من القوانين الضمنية المتغاضى عنها واذا نظام سياسي ما يتساوى ويتماشى على نفس القيم الموجودة في مجتمعه فانه يسير بدون عائق . وفي الحالة المعاكسة ، فان هناك تعطل وظيفي . ووظيفة الإتصال هي توفيق(d'ajuster) مختلف عناصر القانون . أي علاقة مهما كانت بسيطة ، وتافهة ناتجة عن هذا القانون .

والنتيجة هي أن النظام السياسي الذي يضمن ضبط النظام الإجتماعي ، يقوم أساساً على وظيفة الاتصال .

وما هو مهم هو ، أن الاتصال السياسي يضمن هكذا وظيفة التلاحم d'adequation بين الحاكم والمحكوم . وبعبارات أخرى فإن الحكام عليهم أن يكونوا هدف طلبات وتمنيات المحكومين ، وهؤلاء عليهم تقبل القرارات المزعجة أو الاكراهية المتخذة من طرف الحكام . وهذا التقارب يتحقق بتبادل الرسائل من الحكام الى المحكومين ، ولكن أيضاً بين المحكومين الى الحكام وهذا التبادل يتحقق بقانون مشترك ، الذي بدونه لن يكون هناك اتصالاً . وهذا القانون يتركب من مجموعة قيم مشتركة يعتمد عليها الحكام والمحكومين علنيا أو ضمنياً .

والقيمة هي طريقة تحقيق الذات أو رد الفعل حيث يعترف بها فرد أو مجموعة

كمثل أعلى والتي تجعل مقبول ومحبوب الأشخاص أو السلوكات التي توجه إليها» .

تشكل القيم العنصر الأساسي الذي يسميه كونت الوفاق الإجتماعي والذي يشير إليه علماء الإجتماع بالاندماج الاجتماعي .

وعلى قيم النظام السياسي من جهة ، وقيم المجتمع من جهة أخرى ، أن تستجيب لبعضها البعض .

تشكل قيم النظام السياسي مما يمكن تسميته **بالقيم** intrinseques **والقيم** extrinseques . فالأولى مدونة في الدستور وفي قواعد اللعبة السياسية ، والثانية sécrétes من قبل المؤسسات وتشكل مجموع القرارات السياسية .

الوظيفة الإنسجامية للاتصال السياسي

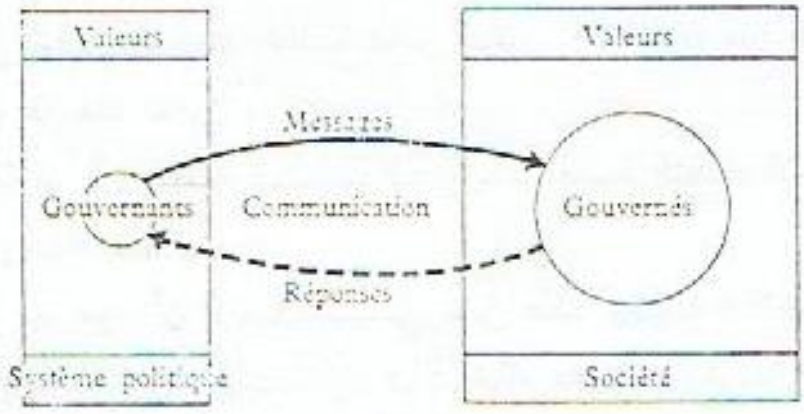

FIG. 17. — Fonction d'adéquation de la communication politique

- الاتصال يضمن توازن نظامي القيم . في الرسم 18 - 1 فإن القيم المشتركة قليلة وبالتالي فإن عملية الاتصال لا تتم بصفة جيدة (وفي الرسم 18 - 2 ، فان الاتصال يضمن تجانس القيم .

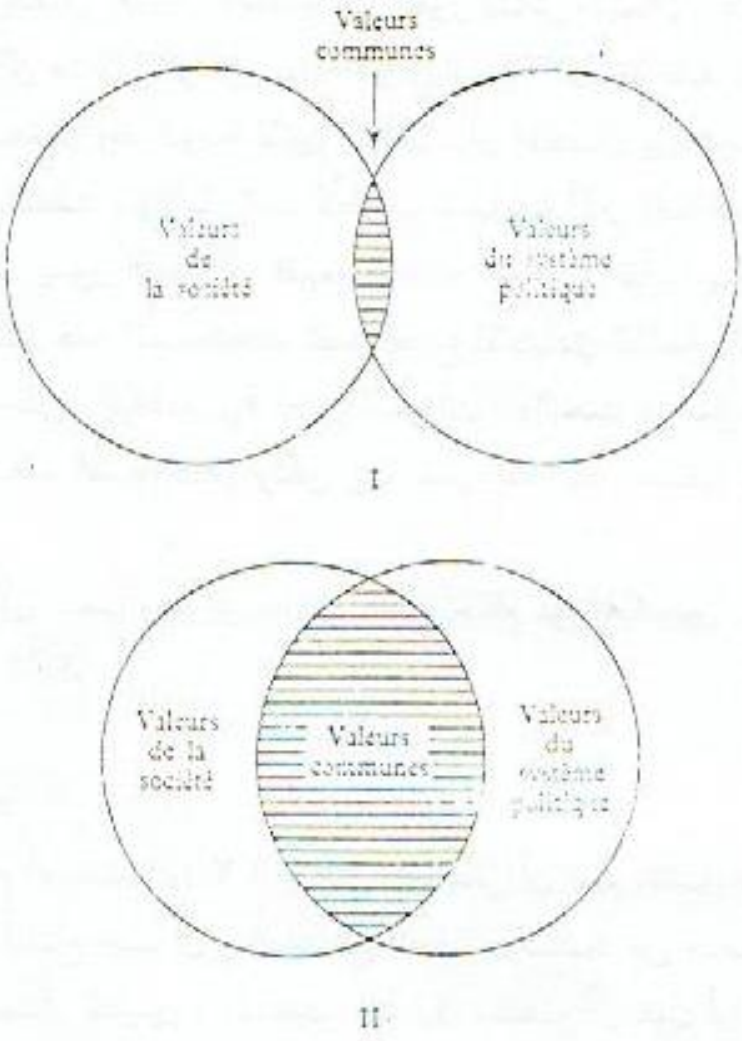

FIG. 18. — Superposition des systèmes de valeurs.

ان القيم الأولى متصلة بالسياسي والثانية بالسياسة[*] . وقيم المجتمع هي ثمرة مختلف المتغيرات الاجتماعية . وتطورها هي وظيفة حالة المجتمع .

في فرنسا ، حاليا ، فانه يبدو أنه قليل الاحتمال أن يحدث قرار تضامن الفرد أو يطالب محكوم من رئيس الجمهورية إقرار العدل .

وبالتالي فإن الإتصال السياسي هو الوحيد الذي يضمن هذا التقارب الذي غايته المثلى هي تحقيق التكامل والتعارف بصفة كاملة بين الحكام والمحكومين .

وكذلك ، على مستوى التبادل ، فان أي معلومة أو خبر يخرج عن نطاق قانون القيم سوف يحدث اضطرابات ينتج عنها رفض هذه المعلومة . وخارج نطاق قانون محدد فان أي اتصال يكون مستحيلاً .

والظاهرة الجديدة في المجتمعات المعاصرة هي تطور وسائل الاتصال . هذا التوسع الإعلامي قد أدى الى مشاركة المواطن بصفة أكبر في السياسة المطبقة عليه .

ولكن العدد يتصرف وفقاً لنوعية قانون التبادل . ان الاتصال بين شخصين يمكن أن يكون في غاية التعقد . وكلما كانت الأطراف المتعاملة أكبر كلما كان القانون Code محدود . حيث يكون اللجوء الى القيم«Omnibus» المذكورة آنفاً ، يسمح وحده بتطور الاتصال ولكن هذه القيم omnibus تفسر الفراغ الاعتيادي للاتصال السياسي ، وغياب الاهتمام من طرف المواطنين رغم تطور المعلومات . والبحث عن تبني أكبر عدد يفترض اللجوء الى هذه القيم omnibus ولكن ربما تفسر الفعالية الضعيفة لهذه القيم القليلة التأثير .

إن تحقيق التوازن صعب وهو يرتبط برد فعل الحكام على المحكومين ، منه برد فعل المحكومين على الحكام .

1 – فعل الحكام :

لا يمكن للحكام أنم يستعملوا الا الرسائل التي يمكن أن تفهم وتقبل من طرف المحكومين : أي أن المفتاح يجب أن يتطابق مع القفل . وكذلك من جانب الحكام يمكن أن نسند للاتصال كيفيتين : ولتلخيص التحليل نستطيع أن نقول أن الوظيفة الأولى هي الاعلام بدون الأخذ بعين الاعتبار الأثار على أولويات المتلقين ، والوظيفة الثانية هي تغيير الأولويات بغض النظر عن الاعلام[9] .

وهذا التمييز أساسي لأنه يصنع الربط بين امكانيات فعل الحكام .

انه من الصعب التمييز بين الاعلام والاقناع أو التبرير لأنها متداخلان دائما في الاتصال ، وبالمقابل ، عند أخذنا مكان المتكلم ، نفهم أحسن أن وظيفة الإقناع والتبرير تكون تارة هي الغالبة وتارة أخرى تكون وظيفة الاعلام هي الأسبق . ويجب أن نكون أكثر تمحيصا فنميز بين الاتصال الإعلامي والاتصال الاقناعي (ونعني هنا الضغط)[10] .

2 - الاتصال الاعلامي والاتصال الاقناعي (أو التبريري) :

بغظ النظر عن الأنظمة السياسية حيث يكون الاتصال متطوراً أو غير متطور ، فان جميع الحكام يرون بأنه مهم وأساسي أن يكونوا مقبولين من طرف الحكام . ويكون الاتصال هو الوسيلة للاحتفاظ بهذه الشرعية التي تظهر قدرة النظام السياسي للانتاج والحفاظ على الاعتقاد بأن الهياكل السياسية هي ملائمة للمجتمع[11] .

وفي الأحوال العادية بمعنى غير المضطربة يكون الاتصال الاعلامي هو السائد أو الغالب . وبصياغة أخرى وفي اطار القيم الموجودة والمتداولة تتغلغل بدون صعوبة كبيرة . والحكام يجب أن يكتفوا بصيانة مجموعة الاعتقادات السائدة .

وبالمقابل فانه في حالة التحول أو الثورة يسود الاتصال الاقناعي . وبالفعل ، فإن القيم السائدة ، والمعتقدات ، والرموز تصبح غير مجدية . والمحكوم يجد نفسه في عالم جديد ، والذي كان في بعض الأحيان يرغبه ، لكن لا يعترف به . ودور الحكام يتمثل هكذا في إقتراح قيم ، ورموز ، وطرق معيشية جديدة . فهذه المرحلة الانتقالية حساسة جدا : هل يجب على الحكام في هذه الحالة انتظار ومتابعة التغيرات الاجتماعية ، مما يعني ، أن الاتصال يلعب بطبيعة الحال دور المحافظ الاجتماعي . وهل يقوم الحكام بالتغييرات وذلك بفرض قيم جديدة قبل أن تصبح مرغوبة ؟ الفارق بين ما هو محبوب وما هو مقبول عادة ما يكون بطيئاً وفي كثير من الحالات ينقلب الاتصال الاقناعي الى دعاية : المشاغب هو أيضاً مخبر[12] . وفي هذه الحالة المحددة ، فإن أي اتصال هو إتصال سياسي : يجب الوصول الى فرض التغيير . ويذكر فاجن FAGEN R.R هذه الحالة ، في كتب الرياضيات التي يستعملها الكبار صيغت المسائل كما يلي : «نعرف أنه في الولايات المتحدة حدثت 3000 حالات اقتصاص عرفي في العشرين سنة الماضية فكم من حالة حدثت في السنة الواحدة في هذا البلد[13] .

إن الوظيفة المثالية للاتصال هي السماح بتسوية ليست باكرة ولا متأخرة . وكل فارق قد يؤدي الى الاقناع أكثر من الاعلام ، والذي يمكن أن يؤدي الى خطورة ، ولكن لحسن الحظ أن امكانية التلقي من المحكومين هي حتميا محدودة : وكل تجديد كبير الأهمية معرض للرفض .

للحصول على التأثيرات التي يبحث عنها الحكام فإن هؤلاء لا يستعملون وسائل الاتصال المتوفرة لديهم بصفة مختلفة واستعمال هذا الاجراء أو ذاك يدل على نية الحكام وطبيعة النظام السياسي .

3 - نقل الاعلام من طرف الحكام :

لتقييم هذه الاختلافات الموجودة بين الدول تصور فاجن R.R. FAGEN انتشار خبر اغتيال رئيس حكومة في الولايات المتحدة والبرازيل والصين وهذه هي النتيجة التي توصل إليها[14] .

	الولايات المتحدة	البرازيل	الصين
كيف يتم انتشار البث على المستوى الوطني ؟	عن طريق وسائل الاعلام	عن طريق وسائل الاعلام	بقرار من الزعيم السياسي
ما هي القنوات المستعملة في البث ؟	وسائل الاعلام وجها لوجه الهاتف	وسائل الاعلام وجها لوجه	وسائل الاعلام والمنظمات
ما هي القناة المسيطرة ؟	وسائل الاعلام وجها لوجه بالتساوي	وجها لوجه	المنظمات
هل هو نوع من العلاقة الغير عادية ؟	نعم وسائل الاعلام هي عادة أكثر أهمية .	لا ، انها عادية	لا ، انها عادية
ما هي حدود سرعة البث ؟ نعم	في حالة وجود الناس في العمل أو في بيوتهم ، إلخ	الوسط الاقتصادي والإجتماعي المتخلف	طبيعة المنظمات ، الحاجة الى المراقبة والشرح
ما هي حدود انتشار البث	لا لبس هناك 100٪	عناصر اقتصادية، اجتماعية وثقافية	عزل جسدي

الشكل رقم 19 : وسائل بث الأخبار والمعلومات .

اذا كان هذا المثل يخص بث خبر سياسي استثنائي فإن الأخبار العادية تتبع نفس النسق في مجملها .

في الولايات المتحدة فإن بث الأخبار السياسية كامل وآني . ونحن قريبون من «المجتمع الشفاف» المثالي ، العائق الوحيد ناتج عن أقلية لا تنفع فيها الفعالية . في البرازيل فان الاتصال السياسي مرتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية ، والترابط الريفي الحضري يشكل عائقاً في بث الأخبار السياسية . وهذا ما تدعمه الدراسة التي أجريت سنة 1961 حول معرفة وجود «فيديل كاسترو» من طرف الجمهور البرازيلي والنتائج هي كالتالي[15] :

نسبة الجمهور الذي تعرّف جيّداً على فيديل كاسترو .

- مدينة يوجد بها أكثر من 5 ملايين ساكنا . . . . . ٪50
- مدينة يوجد بها من 50 الى 500 ألف ساكن . . . . . ٪42
- مدينة يوجد بها 2000 الى 50 ألف ساكن . . . . . ٪28

وفي المقام الأخير ، فإن في حالة الصين ، فإن المرور عن طريق الحزب السياسي كقناة للبث يضمن انتشار منتخب .

ويجب إضافة أن طريقة البث المقبولة تسمح بتنظيم سرعة انتشار أو بث الخبر . في حين وبالتحديد ، فان الآنية في بث ونقل خبر نرفع «الصدمة» التي يحسها المحكومون : والحكام لا يستطيعون تجاهل آثار «سرعة بث» الخبر وكذلك وجب عليهم بالتحديد مراقبة وسائل البث اذا أرادوا أن يبقوا سادة الاتصال وبالتالي سادة الأحداث السياسية .

ب - رد فعل المحكومين :

تحت الضغط الدائم للحكام ماذا يفعل المحكومون ؟ انهم يعملون على انتقاء المعلومات : وليس هناك لا مبالاة في تلقي هذه الأخبار كلها . وبالفعل، اذا كان القفل بسيط وسهل فان عدداً كبيراً من المفاتيح يمكن أن تفتحه واذا كانت أكبر ومعقدة فإن المفاتيح التي تتطابق معه تكون قليلة . parde là هذه الصور ، يجب أن نفهم أن المحكومين يكوّنون مجتمعاً غير متجانس : والاتصال يجب أن يبحث عن العامل المشترك المقبول للجميع حيث البحث عن «مستوى متوسط للاتصال» ، يوفق بين المستوى الأكثر ارتفاعاً والأكثر انخفاظاً للمجتمع[16] .

وهذا البحث عن النموذج (أو قالب) «سيد كل الناس» . توجد ضمن أسلوب الخطباء :

«... وفي الأخير فإن طبائع ، خطب ، لباس وزينة الطبقات الوسطى والجماعات ما دون الطبقات العليا تمثل وحدها شاهداً للالتقاء بين فئات الجمهور هذا الذي يختلف إجتماعياً»[17] .

بالفعل كيف يمكن التوفيق بين نمط 11 مزارع ، 46 عامل ، 12 إطار عالياً ، و31 حرفي ، شغيل ، إلخ .. الذين يمثلون بالمعدل 100 متفرج .

باختصار ، يتم تلقي الاتصال بصفة مختلفة حسب المجتمع الذي يتوجه إليه .

والجدير بالاشارة هو التميز من جهة بين **طبيعة المجتمع** ومن جانب آخر **حالة**

المجتمع . والطبيعة تتغير حسب السلوك النفسي للمحكومين : منحرفين ، متخلفين ومنسجمين . وبهذا التصنيف يمكن أن تفرض اعادة تقييم حسب طبقات أو شرائح : في مواجهة الاتصال ، الأولى لها القدرة على تغيير نسبة الاندماج نوعاً ما كبير للمحكومين . وحالة المجتمع تظهر لنا خاصيته التصارعية أو التنازعية أو الرضائية (Consensuel) المتغيرين مترابطين كثيراً : مجتمع متجانس بفضل التراضي ومجتمع غير متجانس غالباً ما يكون تنازعياً .

أ - مجتمع متجانس ومجتمع غير متجانس : تتوقف طبيعة المجتمع على تقسيم مختلف سلوكات الأفراد بالنسبة لنظام قيم المجتمع . ونستطيع حسب تقسيم فيبر تحديد ثلاثة أنواع من الأفراد في المجتمع السياسي المنسجم أو السوي ، المستقل ، أو المنحرف .

ولنستعرض النماذج الثلاثة :

1 - المنسجم لا يمثل صعوبات : فانه متلقي للأخبار ، ويحسن صياغة «الطلبات» التي هو بحاجة إليها .

والشخص «المنسجم» : هو الذي يستوعب القيم المشتركة الموجودة في المجتمع حتى يتمكن من الإتصال بأعضاء المجموعة الآخرين . وحتى يكون هناك إنسجام يجب أن ينضم الجميع الى مجموع القيم والرموز المشتركة . مفهوم الانسجام هذا ، السيكولوجي أساساً ينطبق مع مفهوم التوافق في علم الاجتماع .

2 - المستقل : يقول السيد د. رزمان D. Riesman «الذي يعيش مثل كافة الناس في وسط محدد يستعمل خصائصه الطباعية به مستقلا في ذاته عن القيم التي يؤمن بها الشخص المنسجم وأسلوبه في الحياة يتميز بالاختلاف وليس التشابه مع المنسجم»[18] .

والمستقل هو الشخص الذي يرفض التطابق . نمط حياته قائم على الاختلاف وليس على التشابه .

3 - و«المنحرف» : هو الذي يرفض مجموع القيم التي اقترحت له . فهناك فارق بين مجموع الاغراض الجماعية وسلوك الفرد والحالة أكثر بساطة من تلك التي يتصورها ميرتون MERTON : «فان القدرات المحددة اجتماعيا من طرف هذا الفرد لا تسمح له بتحقيق الأهداف التي حددها له المجتمع والتي جعلها أهدافه»[19] .

ويتعلق الأمر ببساطة بسلوك غير مطابق للقيم الاجتماعية المشتركة أكيد أن كل مجتمع وجب عليه تقبل السلوكات المنحرفة ، وهناك بعض المجتمعات تسمح بهذه

السلوكات المرضية ولكن يجب أن يكون هناك حد ما للتقبل والا أصبح الشاذ هو العادي .

تتخذ هذه السلوكات أشكالاً متعددة في حالة التجديد أو في الثورة حالة الاصلاح الاجتماعي أو مضادة للمجتمع ، وعلى مستوى الاتصال ، فإن تواجد نسبة عالية من السلوكات المنحرفية ، والتي ترفض القيم المتوسطة ، تجلب تعطل سير الاتصال التي تحل عن طريق إمتصاص تدريجي لحالات غير العادية .

ونخلص الى أن هذه الأشكال النفسانية الثلاثة تقابل ثلاث سلوكات اجتماعية . وبأهمية هذه الأشكال الثلاثة ، يكون الاتصال سهلاً أو صعباً . من وجهة النظر هذه ، فإن المجتمعات المثلى هي التي تكون فيها الأغلبية مكونة من المنسجمين . وبالمقابل فان ارتفاع عدد السلوكات المستقلة أو المنحرفة تجلب وبصفة آلية صعوبات الاتصال ، ووظيفة التأقلم تنخفض بسرعة . ومن جهة أخرى ، فان توسع هذه السلوكات الثلاثة تؤدي الى تأثير واضح في خلق الصراعات أو التفاهم في المجتمع .

ب - مجتمع متراضي ومجتمع متنازع :

ليس هناك أي نظام سياسي حديث بإمكانه العيش في حالة ثابة . فهو خاضع لا محالة الى تحولات تجلب هذه التغيرات بعد التحولات التي تحدث في توزيع الثروات وتوزيع السلطات ، تجلب حالات نزاعية في المجتمع . يتولد النزاع عن الهوة بين القيم المقترحة وبين القيم المرغوب فيها : والنظام السياسي المختل بإمكانه إذاً أن يتكيف ، بمعنى أنه يجد نوع من الانسجام ، أو يتراجع فهو في هذه الحالة عليه أن يبحث عن توازن جديد .

والهدف من وظيفة الاتصال هو تخفيض حدة هذه الحالة . ويرتبط هذا الهدف بتوسع الاضطرابات التي يمكن لها أن تتدخل ويمكن أن تكون ثلاثة حسب الكبر[20] :

- الصراعات الخفيفة : تنتج عن سياسة تدريجية ، بدون نتائج معتبرة والتغيير يحقق بالتفاوض ومثال ذلك توزيع العائدات على المواطنين بالفرد الواحد .

FIG. 20
Conflit simple

- **الصراعات الحادة :** تأتي من التجديدات المرادة (المطلوبة) أو المقترحة ليس هناك دمج لقيمة جديدة ، في سياسة جديدة . ان التغيير عميق ولكن ضروري لنجاة النظام وهو حالة التأميات أو تبني الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة .

- **الصراعات الثورية :** تجلب انقطاع عن النظام والتغيير عميق الى درجة أن النظام لا يستطيع أن يكون داعما للتجديدات المقترحة . وفي هذه الحالة ، فان حل الصراعات يأتي عن طريق تغير كلي للحياة السياسية .

وهناك مقياس آخر في حدة الصراع مقترح من طرف كارل . و . دوتش الذي يعتمد عنصرين :

1 - التوسع المحتمل لعدل التطابق بين برنامجي المجموعتين ؛

2 - التكلفة المحتملة لتفادي الصدام .

كلا هذين العنصرين قد يقاسان كمصطلحين للتغيير المنتظر . ومجموع هذه التغيرات تسمح بقياس كثافة الصراع[21] .

اذا تتبعنا التحليل الذي يعطيه لنا «داهل»(DAHL) كثيراً من العناصر تتدخل في الحياة انطلاقاً من فكرة انه في تنازع ما فان فصائل عديدة من المواطنين تتصارع .

1 - أولاً وقبل كل شيء ، الطريقة التي تتوزع فيها المواقف السياسية لدى المواطنين وزعمائهم . فانه من البديهي أن نسبة المواطنين الذين لهم مواقف متطرفة سينوع حدة الصراعات .

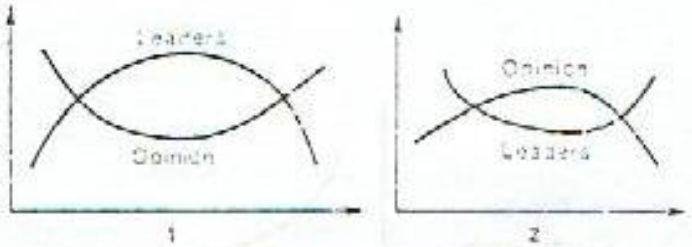

FIG. 22. — Conflit entre les leaders et l'opinion

ومن النادر أن يتحقق في مثل هذا التوزيع للآراء لكن ذلك غير مستبعد : ويشهد على ذلك إتخاذ المواقف في ظل الجمهورية الرابعة بفرنسا .

يبرز الصراع أيضاً حين يكون اتخاذ الموقف «المضاد» وفي هذه الحالة ، يكون الصراع بارزاً ولكن أقل حدّة .

يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضاً بالربط أو عدم الربط بين رأي المواطنين وآراء زعمائهم :

اذا كان الاختلاف جدي بين الزعماء والآراء فان الصراع يكون عنيفاً .

ويجب التأكيد أن الصراع يكون شديداً إذا كان للرأي العام مواقف متطرفة مقارنة برأي الزعماء لأن - وهذا ليس قاعدة عامة ويتوقف على سلوكات المواطنين - الرأي بصعوبة . وبالمقابل ، فإن الزعماء ، حتى ولو كانوا متطرفين فانهم مضطرين للاعتدال للحفاظ على مجموعاتهم ، وفي حالة العكس فان الحكام يغيبون يزولون ومعهم الصراع .

1 - صراع الأيديولوجيات :

اذا كانت المعارضة متحالفة ، فان الصراع يبقى حادًا ، والعكس فان الصراع في حالة انقسام المعارضة القائمة يكون ضعيفاً .

ووجود حزب شيوعي يقسم المعارضة ومن ثم اختلافاتها الايديولوجية وهكذا سيساهم أخيراً في إطفاء صراعات الأغلبية مع المعارضة .

3 - التهديد في نمط المعيشة :

المواطنون حساسون جدًا تجاه هذا العامل وعدة صراعات اقتصادية تؤدي الى صراعات سياسية . واذا كان نمط معيشة فئة اجتماعية لا يمكن أن يتحسن إلا على حساب فئة أخرى ، فإن الصراع يكون حادًا .

وهو حال إذا كانت الفئات المهضومة قد أحست بالتهديد أو أن الفئات الفقيرة أحست بأنها مكبوتة .

4 - وأخيراً فإن دور المؤسسات السياسية أساسي جداً اذا سمحت بايجاد حلول للزعماء السياسيين فان الصراع يكون منخفضاً ، وفي حالة العكس فانه يكون حادًا . ومن

جهة أخرى ، فإن مشاركة الأحزاب في تسيير المفاوضات مهم جداً . وكذلك فان دور المؤسسات يجب أن يعمل على تسهيل سير المعلومات أو كبحها . في الحالة الأولى فان الوفاق يكون موجوداً وفي الحالة الثانية فانه ستكون القطيعة . وهذا الرسم يسمح بتحديد نوع الصراع :

الصراع هو :

1 – مواقف المواطنين وزعمائهم . . . . . معتدل – حاد

2 – صراع الأيديولوجيات . . . . . متداخل – متباين

3 – تهديد على نمط المعيشة . . . . . .

أ – تحس المجموعات المخوضة بـ : . . . . . أنها آمنة – مهددة

ب – تحس الجماعات الصاعدة بـ : . . . . . انها قاربت الإنتصار – مكبوتة

4 – المؤسسات السياسية تتوصل الى :

– اتفاق ولكن بدون قرار . . . . . نعم

– قرار بدون موافقة . . . . . نعم

– قرار بعد الموافقة (المعلومات تنتقل) . . . . . نعم

الشكل 23 نموذج الصراع .

وفي الأخير فإنه سواء كان المجتمع تنازعيا أو متراضيا فان دور الاتصال مهم وأساسي ولكن بديهي أن حالة المحكومين تسهل الى حد بعيد عمل الاتصال بهذا يظهر لنا السبب في أن النظام السياسي يسير بصعوبة بدون أخذ آراء الذين تتوجه إليهم الرسالة .

جـ – تقسيم المعلومات من طرف المحكومين :

للإجابة على سؤال كيف يتلقى المحكومون الرسائل السياسية ؟ نستطيع الاجابة بالتمييز بين عنصرين في الإتصال : الاعلام وهو متابعة المعلومات السياسية وتقييمها . ونجد عند الحكام ترابط وظيفة الاعلام ووظيفة الاقناع وليس من الممكن الاعتبار بأن هناك وظيفة أو نوعين وظيفة اعلامية ووظيفة اقناعية مجمعة يتلقاها المحكوم هكذا . ويمكن أخذ مثال رئيس الجمهورية الفرنسية .

لقد كانت الإجابة على سؤال : ما هي سلطات رئيس الجمهورية ؟ كان 30٪ من

المواطنين يمكن أن يجيبوا . من بين 30٪ هذه يوجد ربما 5٪ يستطيعون التحليل الجيد لوظائف رئيس الجمهورية .

وبالمقابل ، فاذا طلبنا من الفرنسيين هل يحبون رئيس الجمهورية فان أكثر من 80٪ من الفرنسيين يمكن أن يجيبوا : وهذا دليل على أنه من السهل اعطاء حكم قيمي على رئيس أو سياسة معينة من معرفة سير المؤسسات .

اذن كل الصور السياسية هي عبارة عن خليط من الاعلام والتقييم[22] . ان القول بأن رئيس الجمهورية الفرنسية هو الجنرال «ديغول» هو حقيقة ، ولكن القول «بأنني أكره الجنرال ديغول» فهذا حكم قيمي . ونفس المعادلة يمكن تطبيقها على النظام السياسي . كل محكوم معني بنظام سياسي يمكن أن يخبر أولاً بسير هذا النظام ، ويستطيع من جهة أخرى أن يطلق حكم قيمي على هذا النظام المعني به . ونستطيع هكذا وضع هذا الجدول .

معلومات حول النظام السياسي

أحكام قيمية على النظام السياس

	كثيراً	متوسط	قليلاً
حسن	1	2	3
متوسط	4	5	6
سيء	7	8	9

الشكل رقم 24 : معرفة وتقييم النظام السياسي .

أكيد ، أننا نستطيع انتقاد باريم المعارف (كثير ، متوسط ، قليل) ولكن من الممكن وضعه مثلاً ، إنطلاقاً من معطيات دستورية ، قضائية الخ .. ونخلص هكذا الى نسبية التصنيفات السياسية . انه لا يتعلق الأمر بمعرفة اذا كان هذا النظام ديمقراطيا أم لا ، أو شموليا أو لا ، الخ .. ولكننا ننطلق من مجموعة معطيات سياسية لنظام ما بالبحث .

1 – اذا كان المواطنون مطلعين على الميكانيزمات السياسية .

2 – اذا كانت أحكامهم القيمية ايجابية أم لا .

ونستطيع هكذا أن نصنف الأنظمة السياسية الى تسعة أصناف تبعا لجواب المحكومين . وهذه الأصناف التسعة نفسها تنقسم الى فئتين : الأنظمة الصغيرة وقسم الأنظمة الغير متغيرة .

القسم الأول هو الوحيد (الاطار 1 – 5) الذي يستدعي بعض الاهتمامات . يمثل الاطار رقم 1 نوع النظام المثالي (ليس المهم أن يكون ديمقراطي) .

حيث تكون المعلومات المرسلة غزيرة ذات نوعية وحيث اندماج المواطنين شبه كلي .

ونقترب من «مجتمع شفاف» حيث يعيش الحكام والمحكومون في انسجام تام .

الحالة 2 و 4 تشكل النظام الرفيع ذي السير العالي . في الحالة 4 ، النظام يشكل حديثاً وهو يبحث عن دعائم جديدة ، وفي الحالة 2 ، يستفيد النظام من قاعدة متينة .

الاطار 5 يمثل نموذج نظام ، رديء أين المعلومات أو الاعلام منحصر وكذلك الانسجام وهو نوع الأنظمة المستهلكة والتي عامة لها طابع تنازعي .

الاطار 3 . يمثل حالة خاصة اذ أنه النظام الذي يقبل من المواطنين دون معرفة وهو موجود كثيراً وخاصة في الدول النامية . وفي الأخير ماذا يمكن أن يعمل فعلا المحكومون .

د – جواب المحكومين :

ان صدق الاتصال ينجم عن امكانية «الرجوع» لكل رسالة من الحكام يجب أن ينجم عنها في وقت نوعا ما طويل وبطريقة نوعا ما مباشرة اجابة من المحكومين

وان التطور السريع للاتصالات انجر عنه تنوع كبير في الامكانيات المتاحة للمحكومين في الرد على الحكام[23] .

ونستطيع التميز بين مشكلين من «الرجوع» : «الرجوع المنتشر» «الرجوع عبر قنوات» .

«الرجوع المنتشر» يضم كل الوسائل الغير منظمة للرد أو الاجابة على معلومة سياسية وهذا يمكن أن يبدأ من الطلب الفردي لدى الحكام الى اتخاذ موقف معين عند الحديث التلفزيوني .

والحدث الجديد يتمثل في الاشهار لرد فردي والأخذ به كأنه موقف مجموعة .

ونحضر الآن لتكثيف الاتصالات الشكلية أي «مواجهة المحكومين» يجرون أحاديث أو يطرحون الأسئلة الى الوزراء ويقدمون وجهات نظرهم وآرائهم وهذه الطريقة تمكن من التبادل الحقيقي ، أو الواقعي حول موضوعات محددة ولكن اللقاء غالبا ما يكون ايجابياً .

وباختصار فان البث الدائم والمحتكر للمعلومات من طرف الحكام قد تجمع فيه سلسلة من الردود غالبا ما تكون غير منظمة ومهيكلة بل مجردة ولكن نتائجها تستطيع التأثير على الحكام .

والرجوع عبر القنوات أو المقنن يعتبر كلاسيكياً . وهو يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بطريقة منظمة لاتصال الحكام . وهذا يمكن أن يبدأ من العريضة الى الاستفتاء مروراً بالانتخابات .

ويمكن الاشارة الى أن هذا الرجوع يخضع منذ أمد بعيد لقواعد منضبطة التي هي ضمان لصدق الجواب . ولكن تغيير وسائل البث غيرت طبيعة هذا الجواب أو الرد فلنأخذ حالة قانون العريضة .

في «استعمالها» الكلاسيكي تمكن لبعض المحكومين الغير راضين باعلام «ممثليهم» الذين يتصرفون بغرض تجنب نتيجة مطابقة للعريضة والطريق طويل تحتي وقليل الفعالية .

وإذا وضعت نفس العريضة حسب القواعد الكلاسيكية وقرئت في التلفزيون ، فان فعاليتها تكون كبيرة على الحكام والعريضة لن تكون تعبيراً عن ارادة البعض ولكن مجموعة كبيرة وعدد كبير والكمية أو العدد يظهر على النوعية .

وكذا أن الإنتخابات تصبح جواباً لسياسة منتهجة من قبل مجموعة ما .

وبالفعل ، فان الانتخاب هو الوقت المناسب ، حيث مجموع المحكومين يواجهون الحكام في حوار واقعي ، واتصال واقعي ولكن مختصر لكن مكثف أيضاً .

ونلاحظ من جهة المرشحين للحكم ومن جهة أخرى أصحاب الأصوات . ولكن باختلاف العلاقات الاقتصادية أين الشاري هو الذي يطالب والبائع هو الذي يعرض فنحن هنا أمام خطيب يطلب ومتلقي بين حاكم يطلب وبين محكوم يعطي صوته اذا لم يبعه ! ودوره الاتصال هذه تبين أن الذي كان عادة يتلقى الرسالة له القدرة على «الارجاع» أو الرد ، خلال فترة قصيرة .

إن الطبيعة السياسية للاتصال لا تناقش لأنه خلال استفتاء ، أو انتخاب فان كل النظام يكون أحياناً محل اتهام ، ولكن الجانب الضغطي للاتصال يختفي اذ ليس هناك فرض بل هناك طلب : والميزة الاستجوابية في هذه الحالة هي الطاغية .

إن الاستشارة ، سواء كانت انتخاب ، استفتاء أو تصويت عام هي فرصة للمنتخب لابداء رأيه وارادته . وهي نوعا ما حرة حسب الظروف والشروط التي تجري فيها العملية .

إن الانتخاب يتركز في نصف الطريق بين الاستفتاء وبين التصويت العام : وهو أقرب الى الاستفتاء لأنه يسمح للمنتخب بمواجهة سياسة (بالمفهوم الإنجليزي لكلمة Policy) والانتخاب ليس ببعيد عن التصويت العام ، لأن المنتخب لا يختار أبداً ممثلاً له ولكنه يصادق على مجموعة من الحكام[24] وفي المجموع ، فان هذه الفترة الإنتخابية تقترح «التبادل» لكن ماذا يتبقى للمنتخب ؟ أو اسم بين تشكيلات النظام الإنتخابي ؟ بطاقة لا أو بطاقة نعم على مسألة غالبا ما تكون معقدة وأن تستحق الإجابة أن تكون متنوعة .

ان الارتباط السياسي لا يسمح بايجاد بديل ، والتطور نحو الديمقراطية الجماهيرية تجلب تساهل فيما يخص الطلبات والاجابات ويبقى حق الانتخاب دوماً وبالنسبة للمواطن وسيلة لاختيار فريق أو سياسة ، إذا وباختصار تقبل أو رفض القيم المفروضة على هذا المواطن . ان الاتصال – الانتخاب يخلق أيضاً المشكل الحساس المتعلق بتوقيت ذلك . فإذا كان الموعد مقترب جداً فلا يسمح للناخب بالحكم على سياسة ما ، وإذا كان الموعد متأخر كثيراً ، فذلك يمنع الناخب برفض سياسة مرفوضة .

لم يبق الوقت الذي كان الناخب ممثلاً لفترة ما : يجب إذا إنتظار صيغة فترة النيابة Mandat .

ان اجراءات الاتصال تقتضي اعادة نظر مستمرة للمجموعة الحاكمة من طرف المنتخب وبالتالي فان هذا الأخير يجد نفسه مضطراً الى السعي الى طرق أخرى أقل سلمية ...

وقد نكون مندهشين بأن أي حل تقني لم يبحث فيه لحق الردّ .

ليس من الغريب التفكير بأن استعمال «العقل الالكتروني» يستطيع حل مشكلة التحقق المستمر من رأي المحكومين . أكيد ، أن إطمئنان المحكومين يخرق ، إلا أن قبولهم للقرارات تبقى سهلة . ان عصر الاجابة أو الردود الالكترونية ليس من ميدان علم الخيال .

ويتبقى كذلك مشكلة تنظيم حق الرد في الاذاعة والتلفزيون ، ففي فرنسا فان حق الرد تصطدم بالمشكل التنظيمي أكثر من المصاعب المبدئية[25] . وتجدر هنا حل معضلة التشويه الاعلامي ، الذي يمس بالحياة الخاصة . ويمتد هذا المفهوم الى كل ما يبدو خاطىء أو يستدعي جواب عليه .

والمشكل الثاني يتعلق بالمجموعات أو الأشخاص الذين هم في مستوى استعمال حق الرد هذا ، أخيراً وبصفة خاصة ، فإن تحديد السلطة المؤهلة للسماح بالرد ينجر عنها صعوبات جمة : إذا نحن مع السلطات المستقلة ، فإن آلية تنظيمها هي التي يجب أن تحل ! ومهما كان ، فإن تنظيم حق الرد يجب ألاّ يتوحى بصفة ضيقة كرد على تشويه شخصي لكن كحق التصدي لأي تدخل سياسي غير مقبول .

وأخيراً ، وكحل تقني ، فإن عملية سبر الآراء تسمح باستجواب الناخبين وتسجيل الأجوبة المتنوعة أكثر مما يسمح به الاستفتاء أو الاقتراع .

لا يجد الحكام بدا من استعمال مثل هذا الاجراء الذي يتدعم يوماً بعد يوم ، بالاشهار .

إلا أن فعالية سبر الآراء يعاني في النظام السياسي من مساويء : إن عدد الأشخاص المستجوبين لا يسمح بإعطاء المحكومين الاحساس بأنهم إستشيروا .

لقد وُضعت الحياة السياسية هكذا حيث يفضل المحكومون في مجلهم إعطاء كل على حدا جواباً ولو كاريكاتورياً ، على أن يستشاروا عن طريق عينة ، ولو كانت ممثلة بدقة ، في جواب متنوع .

يسمح تحليل الاتصال السياسي بتبيان أنه يوجد طرق اتصال أخرى غير تلك المستعملة .

والخلاصة العامة ، أن الانتخاب يبقى ورقة هامة للنظام السياسي لأنه في هذه الديموقراطيات الجديدة للاتصال سيشكل الأداة الأساسية للمحكومين من أجل أن تسمع كلمتهم . أكيد ، أن أخطار الديكتاتورية تبقى قائمة : إن الحزب الذي يهيمن ويُنصب في السلطة نهائياً دون إعطاء فرصة لمن يعوضه يصبح حزباً واحداً . وتشكل أيضاً الوسائل السمعية - البصرية صمام أمان خاص به . والمرشح الذي لا يستجيب لرغبات الناخب الواعية وغير الواعية لا يكون له الحظ في النجاح .

خاصة ، يجب الوقوف في هدوء المحكومين : حيث يضمن (الهدوء) أفضل رقابة اجتماعية .

حقيقة ، قد يحدث أحياناً وأن تبقى أعمال الحكام من غير نتيجة . فيضمن المحكومون وظيفة «تخزين» المعلومات وتحريك ردود الأفعال التي غالباً ما تكون جد إيجابية .

وبالمقابل ، فإذا كان رد فعل المحكومين فورياً فإن القلق أو التأثير يكون كبيراً على الحكام ، يؤدي الى اضطرابات تكون أحياناً إيجابية ومنقذة ...

وفي الأخير ، فلا يجب أبداً أن ننسى أن «أجوبة» المحكومين ترتبط كثيراً بالطريقة التي انتظموا فيها ، بمعنى بفعل مختلف الجماعات والجماعات الفرعية داخل المجتمع . أيضاً على هؤلاء يجب الاعتماد لمحاربة آثار الإتصال .

الهوامش

(☆)مجموعة أفكار عامة أو فلسفية .

(☆☆) وصف أعطي في المدارس الفلسفية القديمةلمذهبهم السري وهي غير مفهومة لمن لم ينتعلها .

(1) Cf. D. Easton, A jsystem analysis of political life, John Wiley & Sons, 1965, chap. VIII, p. 117.

(2) William Mitchell, Sociological Analysis and politics, The Theodore Talcott parsons, Englewood Cliffs, 1967, p. 19.

(3) op. cit., p. 45.

(4) G.A. Almond et James S. Coleman, The politics of the developing areas, Princeton University Press, 1960, p. 50-59.

(5) وبامكاننا الكلام أيضاً عن وظيفة Osmotique

(6) Cf. Introduction.

(7) Chazel, Revue Française de Sociologie, 1967, p. 161.

(8) G. Rocher, Introduction à la Sociologie générale, I, L'action sociale, p. 81.

(☆) الفرق بين السياسي (le politique) والسياسة (la politique) هو أن :

(9) A. Kuhu, The study of society, p. 18 (cité par Fagen, op. cit., p. 94).

(10) Le terme de communication impressive (destinée à faire pression) est employé par O. Burgelin dans la **communication de masse** "le point de la question", p. 262.

(11) S. Lipset, **L'homme et la politique**, p. 77.

(12) Cf. J. Ellul, **Propagandes**, A. Colin, 1962, p. 130 et J. Ellul,**Information et propagande**, Diogène, 1957.

(13) R.R. Fagen, op. cit. p. 83.

(14) R.R. Fagen, op. cit., p. 86.

(15) Cité par W. Schram, L'information et le développement national, p. 93.

(16) Dans un domaine voisin, Cf. Viviane Isambert-Jamat, Extension du public et baisse de niveau dans l'enseignement du second degré, R.F.S., 1970, p. 151.

(17) P. Champagne, La Télévision et son langage, Revue Française de Sociologie, 1971, p. 416.

(18) D. Riesman, **La Foule Solitaire**, p. 323.

(19) Pour la Notion d'anomie chez Durkheim et Merton, Cf. Chazel, l'Anomie, **Revue** Française de Sociologie, 1967, p. 151.

(20) Cf. Robert. A. Dahl, Conflict and consent.

(21) K.W. Deutsch, op. cit., p. 112.

(22) Cf. Evaluative Assertion Aanalysis, p. 62 et suiv., in **Content analysis of communications**, par Richard W. Budd et Leuis Donohew, R.K. Thorp, N.Y., 1967.

(23) باجتناب الأجوبة غير اللسانية : السعي وحده يمكن أن يكون .

(24) Cf. J.M. Cotteret et C.I. Emeri, **Les Systèmes électoraux**, p. III.

(25) تقرير لجنة دراسة النظام الداخلي لـ(ORTF) تحت إشراف ل . پاي ، الوثائق الفرنسية 1970 ، ص104 .